الوعي القانوني ودوره في مواجهة السلوكيات الاجرامية

Legal awareness and its role in confronting criminal behaviors

العقيد الحقوقي الماجستير
ياسر جاسم محي
وزرة الداخلية/ كلية الشرطة
البريد الالكتروني:
yas4er4@gmail.com

Col.MA. Assistant Instructor
Yasir Jasim Muhi
Interior Ministry / College of police
E-Mail: yas4er4@gmail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥ م

الملخص:-

تعد السلوكيات الاجرامية ظواهر اجتماعية تختلف عن السلوك الاجتماعي المقبول أو المتوقع في المجتمع. ويمكن أن تشمل هذه السلوكيات مجموعة واسعة من الأمور مثل السلوك المكون للجريمة بشكل عام، كالمخدرات، والعنف، والتعدي على الآخرين، والسلوك الجنسي غير المقبول اجتماعيًا، وغيرها الكثير وعملت التشريعات في المجتمعات البشرية منذ القدم على محاربة هذه السلوكيات عن طريق تشريع القوانين الجزائية لتكون رادعاً لكل من تسول له نفسه الاخلال بنظام المجتمع ولما للمعرفة والوعي بالقوانين من دور كبير في التأثير على تصرفات الافراد داخل المجتمع وردعهم عن السلوكيات المنحرفة حيث يهدف هذا البحث الى معرفة دور الوعي القانوني في مواجهتها من خلال معرفة مفهوم الوعي القانوني من تعريف وخصائص واقسام واهداف، ودوره هذا الوعي في مواجهة السلوك الاجرامي من خلال التعريف بالسلوكيات الاجرامية وانواعها ودور الوعي القانوني الجنائي في مواجهتها والعوامل المؤثرة في الوعي القانوني واستراتيجيات تعزيزه.

كلمات مفتاحية :- الوعي القانوني، السلوكيات الاجرامية، الوعي القانوني الجنائي.

Abstract:-

Criminal behaviors are social phenomena that diverge from accepted or expected societal norms. These behaviors encompass a wide range of issues such as crime, drugs, violence, assault, socially unacceptable sexual conduct, and more. Throughout human history, legislation has aimed to combat these behaviors through criminal laws, serving as a deterrent to those who would disrupt societal order. Knowledge and awareness of these laws play a significant role in influencing individuals' behaviors within society and deterring them from deviant actions. This research aims to explore the role of legal awareness in confronting criminal behaviors by defining the concept of legal awareness—including its definition, characteristics, types, and objectives—and examining its role in addressing criminal behavior. It will discuss criminal behaviors and their types, the role of criminal legal awareness in confronting them, factors influencing legal awareness, and strategies to enhance it.

Keywords: Legal Awareness, Criminal Behaviors, Criminal Legal Awareness.

المقدمة

تعد السلوكيات الاجرامية ظواهر تتعارض مع القيم والمعايير المجتمعية السائدة في مجتمع معين. حيث تتنوع هذه السلوكيات بأشكالها وأسبابها، وقد تشمل سلوكيات أو ممارسات تتجاوز الحدود القانونية أو الأخلاقية المعترف بها، ومن امثلتها العنف، السرقة والاعتداءات الأخرى التي تنطوي على انتهاك للقوانين والمعايير الاجتماعية وإدمان المخدرات أو المؤثرات العقلية، الذي يعد انحرافًا عن السلوكيات الصحية والمجتمعية السليمة او السلوك الجنسي المنحرف مثل التحرش الجنسي أو الاعتداءات الجنسية، التي تعتبر انتهاكًا للأخلاق والقوانين او التهرب عن دفع الضرائب بطرق غير قانونية، مما يؤدي إلى خسارة للمجتمع بشكل عام ... الخ من السلوكيات التي تشكل انحرافاً لقيم ومبادئ واخلاق المجتمع.

تتفاوت درجات السلوك الاجرامي من حالة فردية إلى أخرى وقد تتأثر بظروف مختلفة. وتعد معالجة الانحرافات الاجتماعية تحديًا للمجتمعات والسلطات القانونية، حيث يسعى النظام القانوني إلى تحقيق العدالة والتصدي للسلوكيات المنحرفة للحفاظ على النظام والأمن الاجتماعي. ومن الوسائل المهمة التي تساهم وتقلل من هذه السلوكيات هي زيادة الوعي القانوني للأفراد لتحصينهم فكرياً منها.

وتأسيساً على ذلك رأى الباحث أن يكون (الوعي القانوني ودوره في مواجهة السلوكيات الاجرامية) موضوعاً لهذا البحث.

اولاً:- أهمية البحث :-

يعد الوعي القانوني ضرورة أساسية لضمان مجتمع يسوده العدل، الأمن والاستقرار، ولما لهذا الوعي من دور في مواجهة السلوكيات التي جرمها القانون فكلما زاد الوعي القانوني في المجتمع، كان ذلك دافعاً لتطبيق القوانين بشكل عادل، مما يعزز من استقرار وأمان المجتمع وتمكين الأفراد على معرفة حقوقهم وواجباتهم، مما يمكنهم من الدفاع عنها بشكل أفضل والوقاية من الانتهاكات فعندما يكون الأفراد على دراية بالقوانين، يكونون أقل عرضة لارتكاب السلوكيات الاجرامية التي يجهلون مخالفتها للقوانين كما يجنبهم هذا من الوقوع ضحايا التعدي على حقوقهم. حيث سيهدف هذا البحث إلى معرفة ماهية الوعي القانوني ودوره في مواجهة السلوكيات الاجرامية وتحليل وتقييم العوامل التي تؤثر في قلة او زيادة الوعي القانوني، وتقديم توصيات عملية للسياسات العامة والمجتمع المدني لتعزيز الوعي القانوني وبناء مجتمع أكثر أمانًا وانسجامًا.

ثانياً:- مشكلة البحث:-

تعاني العديد من المجتمعات من قلة الوعي القانوني بين أفرادها، الامر الذي يؤدي إلى تكرار الانتهاكات القانونية وزيادة السلوكيات الاجرامية وما لها من اثار خطيرة على امن وسلامة واستقرار المجتمع والذي ينبغي علينا معرفة دور واهمية هذ الوعي في مواجهة من هذه السلوكيات والعوامل المؤثرة فيه والوسائل التي تعزز منه وتساعد على زيادته. لتكون اسئلة البحث على النحو الاتي:

١- ما هو دور الوعي القانوني في التأثير على معدلات الجريمة؟

٢- ما هي العوامل التي تؤثر على الوعي القانوني بين فئات المجتمع؟

٣- ما هي الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الوعي القانوني بين الشباب والبالغين؟

٤- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام في تعزيز الوعي القانوني؟

ثالثاً:- منهجية البحث :-

من أجل ابراز معالم هذا الموضوع وتوضيح جوانبه كافة سنتبع أسلوبي البحث العلمي النظري والتحليلي.

رابعاً : خطة البحث:-

اتساقاً مع ما تقدم فإن معالجة هذا الموضوع جاء بمبحثين الذي خُصص أولها مفهوم الوعي القانوني والذي يشتمل على مطلبين الأول تعريف الوعي القانوني وخصائصه والثاني اقسام الوعي القانوني واهدافه. واما المبحث الثاني فكان لدور الوعي القانوني في مواجهة السلوكيات الاجرامية والذي يشتمل بدوره على مطلبين الأول التعريف بالسلوكيات الاجرامية ودور الوعي القانوني الجنائي فيها واما الثاني العوامل المؤثرة في الوعي القانوني واستراتيجيات تعزيزه.

المبحث الأول

مفهوم الوعي القانوني

للوعي القانوني دور مهم على حياة الاشخاص في المجتمع والذي يجعلهم قادرين على مواجهة المشاكل التي تواجههم فيه ولما للقانون من سطوة وتوغل بجميع مفاصل الحياة

للأفراد سواء كانت شخصية او اسرية او وظيفية... الخ من مفاصل الحياة الاخرى ومن اجل الوقوف على مفهوم الوعي القانوني سنتناول في هذا المبحث تعريف الوعي القانوني وخصائصه واقسامه واهدافه وعلى شكل مطلبين.

المطلب الأول

تعريف الوعي القانوني وخصائصه

سنتناول في هذا المطلب تعريف الوعي القانوني ومعرفة خصائصه حيث سيتم وذلك في فرعين:-

الفرع الأول

تعريف الوعي القانوني

اولا: التعريف اللغوي:

١- الوعي لغة: اسم ومصدره الفعل (وعى) أي حفظ القلب للشيء، ووعى الشيء والحديث أي يعيه وعياً واوعاه أي حفظه وفهمه وقبله فهو واع، وفلان اوعى من فلان أي احفظ وافهم، والوعيّ الحافظ الكيس الفقيه، وفي الحديث: لا يعذب الله قلباً وعى القرآن. أي عقله ايماناً به وعملاً، فأما من حفظ الفاظه وضيع حدوده فانه غير واعٍ له (ابن منظور، n.d: ٤٨٧٦).

٢- القانوني لغة: القانون جمعه القوانين اي النظام او الشريعة او مقياس كل شيء او الاصل او هو مجموعة الشرائع التي تنظم احوال المجتمع السياسية والتجارية والمدنية والجزائية وغيرها (مسعود، ١٩٩٢: ٦١٧).

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

فقد عرف الوعي القانوني اصـــطلاحاً بانه "طرق فهم الناس للقانون" (Cowan, 2004: 931). وتم تعريفه بانه "ما يتكون لدى الفرد من معرفة قانونية على المســتوى الشــخصــي والمجتمعي نتيجة التربية القانونية التي حصـل عليها الفرد داخل المجتمع بمؤسـساته المختلفة" (الصعيد، ٢٠٠٤: ٥٩).وعرف كذلك بـــ "هو ان يعرف المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وان يعرف ما يحكم علاقاته ومعاملاته مع الدولة ومع الغير من قواعد حتى يكون الطريق امامه منيراً ويكون تصرفه في كل علاقة او معاملة قيوماً" (خضر،٢٠٠٦: ٤)، وعرف ايضـــاً بانه "جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصـــورات التي يمتلكها المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شـــرعية او عدم شـــرعية هذا الســـلوك او ذاك" (العويسي، ٢٠١١: ١٨٧).

ومما تقدم من تعاريف يمكن للباحث تعريف الوعي القانوني بانه (ما يمتلكه الفرد من ثقافة وادراك وفهم للقواعد القانونية التي تســـود المجتمع الذي يعيش فيه، مما يســـاعده على معرفة حقوقه وواجباته والعواقب القانونية لأفعاله).

الفرع الثاني

خصائص الوعي القانوني الجنائي

من خلال ما ســقناه من تعريفات للوعي القانوني لغة واصـــطلاحاً تبين للباحث ان هذا الوعي يتمتع بالخصائص الاتية:

اولاً: يعد الوعي القانوني نوع من انوع المعرفة في مجال او اختصـاص او علم معين من العلوم الانسانية وهو القانون.

ثانياً: ان الوعي القانوني ثقافة مكتسـبة كونه ناتج من حصـول الفرد عليها من داخل المجتمع بمؤسساته المختلفة.

ثالثاً: يعكس الوعي القانوني علاقة المواطن بالحق العام والتصـورات التي يمتلكها المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم.

رابعاً: يساهم الوعي القانوني في معرفة الاشخاص شرعية او عدم شرعية سلوكهم.

خامساً: يمكن الوعي القانوني الافراد من فهم القوانين المعمول بها وكيفية التصرف بما يتماشى معها.

المطلب الثاني

اقسام الوعي القانوني واهدافه

سنتناول في هذا المطلب اقسام الوعي القانوني ومعرفة اهدافه وعلى فرعين:

الفرع الاول

اقسام الوعي القانوني

يمكن ان نقسـم الوعي القانوني الى عدة اقسـام حسـب تقسـيمات قواعد القانون نفسـها حيث قسـمت هذه القواعد الى فروع، والفروع الى مجموعات وتقسـم تقسـيمات اخرى من حيث درجة الزامها او من حيث مصدرها او نطاقها او موضوعها، بيد ان التقسيم الرئيسي والتقليدي للقانون والذي يذهب باتجاهه اغلب الفقه القانوني هو التقسـيم الثنائي الذي يقسـم القانون الى فرعين

رئيســـيين يحكم كلٍ منها حقلاً من حقول النشـــاط القانوني وهما القانون العام والقانون الخاص، ويُعرف القانون العام بانه مجموعة من القواعد التي تحكم الروابط التي تظهر الدولة فيها صـاحبة سـيادة وسـلطان في المجتمع. اما القانون الخاص فيعنى به مجموعة القواعد التي تحكم الروابط الناشـئة بين الافراد او بينهم وبين الدولة على اعتبارها شـخصـاً معنوياً عادياً (البكري والبشـير، ٢٠١١: ١٨٧-١٨٩).

اما القانون العام فالروابط التي تحكمه تبدو بصـورة شـتى قد تنشـئ الروابط بين دولة ودولة او دول اخرى وقد تنشـئ الروابط بين الدولة وبين الفرد وقد تنشـئ بين هيئات الدولة الواحدة، لذلك يتفرع القانون العام الى فرعين رئيسـين الاول القانون العام الخارجي: وهو مجموعة القواعد التي تكون الدولة طرفاً فيها والتي تتجاوز حدود اقليمها وهو القانون الدولي. والثاني القانون العام الداخلي والذي تكون الدولة طرفاً في قواعده وكذلك الاشـخاص الطبيعيين والمعنويين ولا يتجاوز حدود اقليمها، واقسامه هي: القانون الدستوري وهو مجمعة القواعد القانونية الاساس التي تحدد شـــكل الدولة ونوع الحكومة وكيفية تنظيم ســـلطاتها العامة وعلاقتها فيما بينها وتقرر حقوق الافراد. ومن اقســـامه ايضـــاً القانون الاداري وهو مجموعة القواعد التي تنظم حركة الســـلطة التنفيذية في اداء الوظيفة الادارية. والقانون المالي الذي ينظم ايرادات الدولة وهيئاتها العامة ومصـروفاتها واجراء الموازنة بينهما واخر اقسـام الفرع العام الداخلي وهو القانون الجنائي والذي ينقسم بدورة الى قسمين وهما القانون العقابي والذي يحدد صـور الافعال التي تعد جرائم وقانون اصول المحاكمات الجزائية والذي ينص على الاجراءات الواجب اتباعها منذ وقوع الجريمة حتى تنفيذ الحكم الصادر فيها (البكري والبشير، ٢٠١١: ١٩١ وما بعدها).

واما القانون الخاص فيضـــم فروع كثيرة ومن اهمها القانون المدني وهو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الروابط الخاصــة بين الافراد او بينهم وبين الدولة على اعتبراها شــخصــاً معنوياً عادياً وليس صاحبة سيادة والذي ينقسم بدوره الى قسمين هما الاحوال الشخصية التي تحكم شــخصــية الفرد واهليته وتنظيم روابطه بأسـرته والاحوال العينية التي تحكم علاقة الفرد بغيره من حيث المال. ومن فروع القســم الخاص ايضــاً القانون التجاري الذي يحكم الاعمال التجارية وروابط التجارة ومن فروعه كذلك قانون المرافعات الذي يحدد الاجراءات التي يتبعها الفرد للوصـول للسلطة العامة من اجل حماية حقوقه او استيفاءها من الغير. والقانون الدولي الخاص الذي يحدد المحاكم المختصــة والقانون الواجب التطبيق في النزاعات الناشــئة نتيجة رابطة قانونية تتميز بوجود عنصـر اجنبي سـواء كان طرفاً فيها او محل او سـبب منشـئ لها (البكري والبشير، ٢٠١١: ١٩٨).

ومن خلال ما تقدم يمكن لنا تقسيم الوعي القانوني وفق تقسيمات القانون نفسه والذي نستطيع ان نلخصه في الفقرات التالية:

اولاً: الوعي في القانون العام: ويشمل ما يأتي:

١- الوعي في القانوني الدولي
٢- الوعي في القانوني الدستوري.
٣- الوعي في القانوني الاداري.
٤- الوعي في القانوني المالي.
٥- الوعي في القانون الجنائي.

ثانياً: الوعي في القانون الخاص: ويشمل ما يأتي:

١- الوعي في القانوني المدني.

٢- الوعي في القانوني التجاري.

٣- الوعي في قانون المرافعات.

٤- الوعي في القانون الدولي الخاص.

ويرى الباحث ان الوعي القانوني الجنائي هو أقرب الى محل هذه الدراسة من الاقسام الاخرى لما لهذا القانون من اختصاص ودور في التصدي للسلوكيات الاجرامية وخصوصاً القوانين العقابية منها.

الفرع الثاني

اهداف الوعي القانوني

يحقق الوعي القانوني في المجتمع جملة من الاهداف والتي سنلخصها فيما يأتي:

اولاً: يهدف الوعي القانوني في معرفة الافراد في المجتمع الطريقة التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات القانونية والقدرة على الوصول اليها لتكون بمتناول ايديهم نتيجة وعيهم وثقافتهم بالقانون مما يجعل لديهم العلم الكافي للحصول على أي معلومات قانونية تنفع باي مسألة قانونية كانت (مهني، ٢٠٠٦: ٤٢).

ثانياً: يهدف الوعي القانوني الى زيادة ادراك الافراد لحقوقهم والمسؤوليات القانونية التي تقع على عاتقهم الالتزام بها، فالأفراد عندما يدركون القانون الذي يخضعون له يرون مدى اهميته لتتضح حقوقهم والمسؤوليات والالتزامات القانونية التي يلتزمون بها.

ثالثاً: يهدف الوعي القانوني الى تعريف الافراد متى يكون النزاع او المشكلة عبارة عن تضارب قانوني ومتى يتوفر حل قانوني لها.

رابعاً: يهدف الوعي القانوني الى معرفة افراد المجتمع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب المشاكل ومساعدة انفسهم اذا وقعوا فيها، فالإفراد يكونوا اكثر ادراكاً للتصرفات التي يقومون بها حتى لاتتبعها مشكلة جراء هذه التصرفات (الهنائي، ٢٠٢٢: ٢٦).

خامساً: كذلك يهدف الوعي القانوني الى تعرف الافراد في المجتمع على كيفية الحصول على المساعدة القانونية في الوقت المناسب.

سادساً: ويهدف ايضا الى تعزيز الثقة بالنظام القانوني لإدراك تحقيق العدالة.

سابعاً: تقدير الافراد في المجتمع لدور القانون في تعزيز التماسك والتلاحم الاجتماعي (مهني، ٢٠٠٦: ٤٢).

وبالإضـــافة لما تقدم يرى الباحث ايضـــاً ان الوعي القانوني يهدف إلى تشـــجيع الأفراد على الامتثال للقوانين واللوائح، مما يســـاهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي والتقليل من الجرائم والانحرافات الاجتماعية. ويهدف الى الحماية الشـخصـية والمالية عندما يكون الأفراد على علم بحقوقهم والتزاماتهم القانونية، يمكنهم حماية أنفسهم وممتلكاتهم بشكل أفضل من الاستغلال أو الاعتداء. وكذلك يعزز الوعي القانوني قدرة الأفراد على المشـــاركة الفعالة في النظام القانوني، سـواء عن طريق التصـويت، الإبلاغ عن الانتهاكات، أو المشـاركة في النقاشـات العامة حول القوانين والسـياسـات. ويهدف الى الوقاية والتعليم من خلال تعزيز الوعي القانوني، حيث يمكن تقديم توجيهات ونصائح للأفراد حول كيفية تجنب الوقوع في المشاكل القانونية وكيفية التصرف

في حال حدوث صراعات قانونية. وبشكل عام، يعد الوعي القانوني جزءًا أساسيًا من المواطنة النشطة والمسؤولة، حيث يعزز الشفافية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، مما يعزز النظام القانوني ويعمل على بناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا.

المبحث الثاني

دور الوعي القانوني في مواجهة السلوكيات الاجرامية

يلعب الوعي في القانون دوراً مهماً وفعالاً في حياة الناس وخصوصاً الوعي في القانون الجنائي ولا سيما القوانين العقابية منها لتخصصه في مواجهة السلوكيات الاجرامية التي تصيب المجتمع حيث تسعى المجتمعات المتحضرة إلى خلق وعي عام لدى أفرادها من خلال نشر الثقافات المتعلقة بالجوانب الصحية والبيئية والقانونية والأمنية وما شابه ذلك مما له صلة بمنظومة المجتمع والدولة (الموسوي، n.d)، ولبحث هذا الموضوع بشكل مفصل سنقسم هذا المبحث الى مطلبين يخصص الاول منها للتعريف في السلوكيات الاجرامية ودور الوعي القانوني فيها. واما المطلب الثاني فسنخصص للعوامل المؤثرة في الوعي القانوني واستراتيجيات تعزيزه.

المطلب الاول

التعريف بالسلوكيات الاجرامية ودور الوعي القانوني فيها

سنتناول في هذا المطلب تعريف السلوكيات الاجرامية والمنحرفة ومعرفة انواعها في الفرع الاول وسنخصص الفرع الثاني لدور الوعي القانوني الجنائي في مواجهتها.

الفرع الاول

تعريف السلوكيات الاجرامية وانواعها

اولاً: تعريف السلوكيات الاجرامية: تُعرف السلوكيات الاجرامية بانها "مجموعة من الافعال الجرمية المكونة للجريمة، فلا جريمة دون سلوك اجرامي، وذلك لان القانون لا يعاقب على مجرد النوايا والرغبات" (محمود، ٢٠٠٢: ٥٩)، وعرفها اخرون بانها "النشاطات الارادية العضلية التي تأخذ مكاناً ظاهراً يدركه ويتحسس به الغير وبالتالي فلا جريمة من دونها" (خلف، ٢٠١٠: ٣٣) وعرفت ايضاً بانها "النشاطات الخارجية الصادرة والمرادة من المجرمين ابتغاء تحقيق نتائج اجرامية" (الجاف، ٢٠١٧: ٨٣) وعبر المشرع العراقي عن السلوك الاجرامي بمصطلح (الفعل) وعرفه بانه "كل تصرف جرمه القانون ايجابياً كان ام سلبياً كالترك والامتناع مالم يرد نص على خلاف ذلك" (جمهورية العراق، قانون العقوبات: ١٩/٤).

ومن خلال ما سقناه من تعاريف يمكن لنا ان نعرف السلوكيات الاجرامية بانها (مجموعة من التصرفات الايجابية او السلبية التي جرمها القانون وحدد لها عقوبة اذا كانت صادرة من ارادة مدركة ومختارة).

ثانياً: انواع السلوكيات الاجرامية: تنقسم السلوكيات الاجرامية الى نوعين حسب طبيعة التصرف او الفعل وهما السلوكيات الاجرامية الايجابية والسلوكيات الاجرامية السلبية (خلف، ٢٠١٠: ٣٤):

١- السلوكيات الاجرامية الايجابية: وعرف بانه حركة عضوية ارادية (حسني، ٢٠١٦: ٣٠٦)، او انه حركة جسدية ارادية يأتيها الجاني بعضو من اعضاء جسمه(الجاف، ٢٠١٧:

٨٤). ويكون السلوك الاجرامي ايجابياً حينما ينهي القانون الاشخاص عن اتيان فعل معين فيفعلونه، وذلك لان الفعل يعبر عن الارادة في العالم الخارجي بحركة من جسم الانسان يمكن ادراكها بإحدى الحواس فالجاني يحدد النتيجة التي يهدف اليها ويقدم في الوقت نفسه على الحركة العضوية التي تتطلب لتحقيق هذه النتيجة وهذه الحركة يؤديها عن طريق عضو في جسم الانسان كان يستعمل يده او ساقه او جسده او لسانه (الحديثي، ٢٠١٨: ١٩٢-١٩٣). واهمية الحركة العضوية في كيان السلوك الاجرامي الايجابي واضحة اذ بدونها يتجرد هذا السلوك من الماديات المكونة له فلا يمكن ان يتصور تحقق نتيجة اجرامية او ان يحدث مساس بالحقوق التي حماها القانون بدونها فالسلوكيات الاجرامية الايجابية لا تقوم بفكرة حبيسة في نفوس اصحابها ولا تقوم بمجرد العزم او التصميم على المساس بحقوق الاخرين بل لابد ان يقترن هذا العزم او التصميم بفعل خارجي لاحد اعضاء جسم الانسان لتحقق النتيجة (حسني، ٢٠١٦: ٣٠٧).

٢- السلوكيات الاجرامية السلبية: ويقصد به التخلي او الامتناع عن القيام بفعل او واجب يفرضه القانون على الاشخاص، اي هو احجام ارادتهم عن اتخاذ هذا السلوك الإيجابي (الجاف، ٢٠١٧: ٨٥). فبعض الجرائم يمكن ان تقع بفعل سلبي عمداً او بغير عمد حيث توجد جرائم تتحقق نتيجتها الاجرامية بامتناع الاشخاص عن فعل يأمر به القانون، فالقانون يحرم نتائج ضارة معينة بصرف النظر عن الوسيلة التي يعول عليها الفاعل في تحقيق تلك النتائج، اذ ان الوسائل جميعها في نظر المشرع سواء ما دام قد ادت الى تحقق النتيجة التي

جرمها الا اذا نص على خلاف ذلك فيجعل الوسيلة عنصراً في الجريمة (الحديثي، ٢٠١٨: ١٩٦).

الفرع الثاني

دور الوعي القانوني في مواجهة السلوكيات الاجرامية

تعد السلوكيات الاجرامية سلوكيات حرمها او جرمها القانون، وهي عدم الامتثال للقوانين أو القيم الاجتماعية المتفق عليها والتي حماها المشرع حفاظاً على سلامة المجتمع واستقراره وسكينته، وجرم افعالها وعاقب مرتكبيها. فقد ساقت التشريعات العديد من الجرائم التي تشكل خطرا على المجتمع بشكل عام ومن امثلتها السلوكيات التي تسيء الى دين وعقيدة المجتمع او قيمه واخلاقه او سلامته او سلامة افراده او سلامة عرضهم وشرفهم واعتبارهم او اموالهم او السلوكيات التي تمس وحدة الاسرة والمحافظة على كينونتها ... الخ من السلوكيات وطالما لعب القانون وخصوصاً القانون الجنائي دورا فعالا في حياة المجتمعات في معالجة السلوكيات التي تنافي قيم المجتمع وتعتدي على مصالحه فقد قام القانون بمهمة تنظيم الحياة الاجتماعية واستأصل اساليب الفوضى فيه وحكم العلاقات بين الاشخاص فتولت قواعده تحديد ما للأفراد من حقوق وما عليهم من واجبات ورسمت لكل فرد في المجتمع حداً لا يتجاوزه في التمتع بحريته وهي تفعل ذلك لتشبع في العلاقات الاجتماعية روح النظام والاستقرار وتفضي على المجتمع جواً من الوئام ويتضح من هذا فاذا كان المجتمع ضرورياً لحياة الانسان فان القانون بصورة عامة ومن ضمنها القانون الجنائي بصورة خاصة بلا شك ضروري لقيام المجتمع ونستخلص من هذا ان القانون وليد الحياة الاجتماعية وانه يلازم المجتمع في نشوئه ويسايره

في تطوره ولحماية كيانه من التفكك الداخلي والعدوان الخارجي فان وجوده ضـــروري لإدراك القيم الانسانية وسبيلاً لتحقيقي العدالة الاجتماعية(البكري والبشير، ٢٠١١: ٢٧ وما بعدها). ويشكل الوعي القانوني مساحة مهمة في عملية بناء دولة القانون، ويلزم لتحقيقه الرغبة والقبول والدافع لدى الافراد، حتى يمكن ان يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته، وحتى أيضـــا تكون له مساهمة إيجابية في رصانة بناء دولة يحكمها القانون وينظم عملها (عبود، ٢٠٢١).

ومن خلال ما تقدم من اهمية القانون في حياة المجتمع يتبين لنا أن فهم الافراد لقواعد القانون الذي تسود المجتمع ومدى ثقافتهم ووعيهم به يلعب دوراً فعالا واثر بليغا في مواجهة السلوكيات الاجرامية وخصـــوصـــاً الوعي في قواعد القوانين الجنائية لما لهذا القانون من دور في معالجة السلوكيات الاجتماعية المنحرفة واختصاصه في معالجة كل سلوك منحرف طارئ ومستجد دخيل على المجتمع وفي المجمل يمكن ان نستخلص ان الوعي القانوني وخصوصاً الجنائي يلعب دوراً فعالاً في مواجهة السلوكيات الاجرامية على عدة أصعدة:

اولا: تعزيز القيم الأخلاقية والمجتمعية: حيث يســـاهم الوعي القانوني الجنائي في تعزيز القيم الأخلاقية والمجتمعية، مثل النزاهة والاحترام للحقوق الأخرى. بفضـــل هذا الفهم، يقلل الأفراد من ارتكاب الجرائم والانحرافات القانونية المتعلقة بالأخلاقيات والقيم الاجتماعية.

ثانياً: فهم العواقب القانونية: يساعد الوعي القانوني الأفراد على فهم العواقب القانونية لأفعالهم. فعندما يكون الأفراد على علم بالجرائم والمخالفات القانونية والعقوبات المحتملة، يميلون إلى تجنب هذه الأفعال أو التصرف بحذر لتجنب المشاكل القانونية.

ثالثاً: تعزيز السلوك القانوني الصحيح: يعزز الوعي القانوني الفرد على اتخاذ القرارات الصحيحة من الناحية القانونية والاجتماعية. يشجعه على احترام القوانين واللوائح، والامتناع عن السلوكيات التي تؤدي إلى خرق القانون مثل السرقة، العنف، وتعاطي المخدرات ... الخ.

رابعاً: التأثير على المجتمع بشكل عام: يعزز الوعي القانوني الجنائي من الثقافة القانونية في المجتمع، مما يؤدي إلى تقليل معدلات الجريمة وتحسين أمن واستقرار المجتمع.

خامساً: يساهم الوعي القانوني في بناء مجتمع أكثر تفاعلًا وتعاونًا، حيث يعمل الأفراد على محاربة السلوكيات الاجتماعية والفردية المنحرفة عن جادة الصواب من خلال الفهم العميق للقوانين والتزاماتهم القانونية.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في الوعي القانوني واستراتيجيات تعزيزه

كما اسلفنا سابقاً ان الوعي القانوني هو الفهم والواعي بالقوانين واللوائح التي تنظم سلوكيات الافراد في المجتمع. وان الوعي القانوني الجنائي هو قسم من اقسام الوعي القانوني وبطبيعة الحال فان هذا الوعي يتأثر بجملة من العوال التي قد تساهم في زيادته او في ضعفه حيث سنتناول في هذا المطلب اهم العوامل المؤثرة في الوعي القانوني الجنائي واستراتيجية تعزيزه وعلى شكل فرعين.

الفرع الاول

العوامل المؤثرة في الوعي القانوني الجنائي

يتأثر الوعي القانوني بعدة عوامل متشابكة ومتنوعة، منها عوامل فردية تتعلق بالفرد نفسه ومنها عوامل اجتماعية تتعلق بدور المجتمع ومؤسساته والتي سنتناولها بالبحث تباعاً:

اولاً: العوامل الفردية: وهي عوامل واسباب تتعلق بالفرد نفسه والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

١- فهم وادراك الفرد لدور واهمية الوعي القانوني واعتقاده الخاطئ بان وعيه بالقانون الجنائي لا يعود عليه بالفائدة.

٢- رغبة ومواظبة الفرد على الاطلاع على القوانين التي تحكم المجتمع الذي يعيش فيه او مواكبة القوانين وخصوصاً الجنائية منها التي يصدرها المشرع لمعالجة السلوكيات المنحرفة المستجدة.

٣- وعي الفرد بأهمية القانون في توفير الامن والاستقرار في المجتمع وانتشاره فيه.

٤- اعتقاد الفرد بالجهل بالقانون ومن ضمنها القانون الجنائي يعد عذراً يعتد به من عدمه (زكي، ١٩٦٩: ١٥٩٢).

ويمكن ان نضيف الى العوامل الفردية ايضا قلة التجربة الشخصية والتفاعلات اليومية لدى الفرد والتي تساهم في اكتسابه فهماً عميقاً للقواعد القانونية من خلال

تجاربهم الشخصية وتفاعلاتهم مع النظام القانوني، مثل القضايا القانونية الشخصية أو القضايا التي يشهدها في حياتهم اليومية. وكذلك مستوى تعليم الفرد وامكانيته بالقراءة حيث تساهم بدور كبير في التأثر على الوعي القانوني الجنائي للفرد من خلال الاطلاع على الكتب والبحوث والدراسات والمقالات بهذا الخصوص.

مما تقدم نلاحظ ان الوعي القانوني للفرد يتأثر طردياً مع هذه العوامل فهو يزيد كلما زاد فهم وادراك الفرد لدور واهمية الوعي القانوني وكلما زادت رغبته ومواظبته على الاطلاع على القوانين وخصوصاً القوانين الجنائية ووعيه بأهمية هذه القوانين في توفير الامن والاستقرار في المجتمع وانتشاره فيه وكلما زادت تجاربه القانونية في المجتمع وكلما زاد مستوى تعليم الفرد ومعرفته القراءة. وان الوعي القانوني يقل كلما قل مستوى هذه العوامل.

ثانياً: العوامل الاجتماعية: وهي عوامل واسباب تتعلق بالمجتمع والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

١- دور المجتمع: يلعب المجتمع دوراً في نشر الوعي القانوني بين افراده وحثهم على اكتساب الثقافة والوعي به والصعوبات التي يعاني منها في نشره له ومدى وجود واتباع الوسائل المناسبة لنشره وغرس قيم العدالة والمساواة بين افراد المجتمع (عودة، ١٩٨٢: ١٩٨).

٢- دور المؤسسات او الهيئات في المجتمع: تلعب المؤسسات في المجتمع دوراً فعالاً في التأثير على الوعي القانوني للأفراد داخل المجتمع وتتقسم هذه المؤسسات الى عدة اقسام:

أ. مؤسسات التعليم: تساهم المؤسسات التعليمية بنشرة الوعي القانوني بشكل عام والوعي القانوني الجنائي بشكل خاص من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناهج ومواد دراسية تهتم بنشر هذا الوعي. وما تقوم به من تزويد المصادر والكتب القانونية وتشجيع الطلاب على حضور الندوات واللقاءات القانونية وفتح مجال امام الطلاب للقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات القانونية، وما تقوم به من نشاطات لزيادة الوعي مثل اقامة مسابقات ثقافية حول الموضوعات القانونية. وكذلك مدى وجود تعاون مشترك بين هذه المؤسسات والمؤسسات القانونية تهدف الى زيادة الثقافة القانونية (الفاضلي، ٢٠١٦: ٢٣).

ب. المؤسسات الاعلامية: يلعب الاعلام دور كبير في نشر الوعي القانوني من خلال ما ينشره من على وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، كما في نشر الآراء والوقائع والمشاكل القانونية التي تحصل في المجتمع وكذلك نشر الاحكام القضائية وما يرد عليها من تعليقات من قبل المختصين لكي تحقق الوعي القانوني للقضايا المشابهة وكذلك ما تحققه هذه الوسائل من ردع عام للأفراد في حال ما سولت لهم انفسهم القيام بالأفعال او السلوكيات التي يجرمها القانون (العضايلة، ٢٠١٣: ٢٥).

ج.المؤسسات الثقافية: تساهم المؤسسات الثقافية في نشر الوعي القانوني من خلال ما تنظمه من حملات توعية تهتم بنشر الوعي والثقافة القانونية وما تعمل من منشورات وكتيبات ولافتات توعية لفهم ابجديات اساسيات القانون وفروعه وما تسعى اليه من تعاون مع قطاعات الانتاج الثقافي والفني والمسارح القومية لإنتاج اعمال ثقافية فنية سينمائية ودرامية تتطرق للواقع القانوني للمجتمع (القاضي، ٢٠١٢: ١٠٦).

ويمكن ان نضيف للعوامل الاجتماعية ايضا دور ثقافة وخلفية المجتمع حيث تختلف المفاهيم القانونية والقوانين من مجتمع لآخر وفقاً للقيم والعادات والتقاليد، مما يؤثر على الوعي القانوني للأفراد داخل كل مجتمع. كما للعوامل الاقتصادية من تأثير ايضاً على الوعي القانوني حيث يمكن أن تؤدي الأوضاع الاقتصادية السيئة أو الانحرافات الاجتماعية إلى تقليل الالتزام بالقوانين واللوائح. كما ان النظام القانوني نفسه وتصميمه وبنيته يمكن أن يؤثر في درجة الوعي القانوني، بما في ذلك وضوح القوانين، وسهولة الوصول إلى المعلومات القانونية، وكفاءة نظام العدالة.

كما نلاحظ من خلال ما تقدم ان العوامل الاجتماعية لها تأثير وعلاقة طردية مع زيادة او نقصان الوعي القانوني الجنائي فكلما زادت مساعي المجتمع ومؤسساته التعليمية والاعلامية والثقافية من فعاليات من شأنها ان تساهم في زيادة الوعي القانوني الجنائي وغير الجنائي للأفراد داخل المجتمع زاد هذا الوعي وكلما قلت هذه المساعي قل الوعي القانوني.

الفرع الثاني

استراتيجيات تعزيز الوعي القانوني

من خلال ما تعرفنا عليه في الفرع السابق من العوامل الفردية والاجتماعية التي تؤثر على زيادة الوعي القانوني لدى الافراد في المجتمع يمكن ان وضع استراتيجية من شأنها ان تساهم في هذا الموضوع من خلال تحفيز هذه العوامل والتي سنتناولها تباعاً:

اولاً: تحفيز العوامل الفردية على زيادة الوعي القانوني: ويكون ذلك من خلال:

١- حث الافراد على السعي لاكتساب ثقافة ووعي قانوني بكافة الوسائل المتاحة كالقراءة القوانين والكتب المتعلقة بها وحضور الندوات التوعوية بهذا الصدد.

٢- مع تطور وسائل الاتصال والتكنلوجيا وتوفرها وسهولة البحث والاستقصاء للوصول الى المعلومة القانونية بإمكان الافراد استغلال هذه الوسائل لزيادة وعيهم القانوني عن طريق الكتب والمواقع والتطبيقات الالكترونية.

٣- حث الافراد على معرفة الحقوق والواجبات المتعلقة بكافة جوانب حياتهم (عودة، ١٩٨٢: ١٢٣).

ثانياً: تحفيز العوامل الاجتماعية على زيادة الوعي القانوني: ويكون ذلك من خلال:

١- فيما يتعلق بمؤسسات التعليم: يجب حث مؤسسات التعليم على العمل على زيادة وعي وادراك الطلاب لحقوقهم وواجباتهم الاساسية وصور الافعال والسلوكيات المنحرفة التي تجرمها القوانين الجنائية مما يحقق الاستقرار والامن ويخلق مجتمع واعي ويكون ذلك من خلال وضع منهج او مادة دراسية تهتم بالثقافة القانونية وتزويد مراكز التعليم بكتب ثقافة قانونية وتشجيع الطلاب على حضور الندوات واللقاءات التي تتعلق بالقانون وفتح المجال امامهم للقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات القانونية والاصلاحية واقامة مسابقات قانونية والتعاون مع المؤسسات القانونية لتنمية الوعي القانوني لدى الطلاب وخصوصاً ما يتعلق بالانحرافات الاجتماعية الفاضلي، ٢٠١٦: ٢٥).

٢- فيما يتعلق بالمؤسسات الاعلامية: يجب حث وسائل الاعلام المختلفة (السمعية والمرئية والمقروءة) على نشر الثقافة والوعي القانوني من خلال البرامج والاعلانات ومواقع

التواصل الاجتماعي ونشر قصص ووقائع قانونية واقعية لأخذ العبر منها واجراء اللقاءات والمقابلات الصحفية مع محامين وحقوقيين وتخصيص برنامج تلفزيوني واذاعي لنشر الوعي القانوني وخصوصاً الجنائي وتخصيص عمود في الصحف اليومية لمناقشة المواد القانونية التي تلامس بشكل اكبر الواقع الاجتماعي وما يتعرض له من انحرافات اجتماعية (العضايلة، ٢٠١٣: ٢٩).

٣- فيما يتعلق بالمؤسسات الثقافية: يجب حث المؤسسات الثقافية على القيام بتنظيم حملات توعوية تنشر الثقافة والوعي القانوني في المجتمع عن طريق صناعة وانتاج اعمال فنية (سينمائية او درامية او مسرحية) تنشر من خلالها بصورة مباشرة او غير مباشرة الوعي القانوني والثقافة القانونية وتسليط الضوء على الانحرافات الاجتماعية ومعالجة القانون لها (العضايلة، ٢٠١٣: ٢٩).

الخاتمة

نستخلص من دراسة موضوع الوعي القانوني واثره في التحصين الفكري من الانحرافات الاجتماعية مجموعة من النتائج والتوصيات والتي سندرجها تباعاً:-

أولا:- الاستنتاجات :- حيث نستخلص النتائج التالية :-

١- تم تعريف الوعي القانوني بانه: ما يمتلكه الفرد من ثقافة وادراك وفهم للقواعد القانونية التي تسود المجتمع الذي يعيش فيه، مما يساعده على معرفة حقوقه وواجباته والعواقب القانونية لأفعاله.

٢- يتمتع الوعي القانوني بجملة من الخصـــائص في كونه يعد الوعي القانوني نوع من انوع المعرفة في علم من العلوم الانســانية وهو القانون وبالتحديد القانون الجنائي. وان هذا الوعي القانوني ثقافة مكتســبة ويعكس التصــورات التي يمتلكها المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم. ويســاهم في معرفة الاشــخاص شــرعية او عدم شــرعية ســلوكهم وفهم القوانين المعمول بها وكيفية التصرف بما يتماشى معها.

٣- ينقسم الوعي القانوني الى قسمين رئيسيين حسب تقسيم القانون الاول الوعي القانوني العام ويشمل: الوعي القانوني الدولي والوعي في القانوني الدستوري والوعي القانوني الاداري والوعي القانوني المالي والوعي في القانون الجنائي. والثاني الوعي القانوني الخاص ويشمل: الوعي القانوني المدني الوعي القانوني التجاري الوعي في قانون المرافعات الوعي في القانون الدولي الخاص.

٤- يهدف الوعي القانوني في معرفة الافراد في المجتمع الطريقة التي يمكن من خلالها الحصــول على المعلومات القانونية والقدرة على الوصــول اليها لتكون بمتناول ايديهم ويهدف الى زيادة ادراك الافراد لحقوقهم والمســؤوليات القانونية التي تقع على عاتقهم الالتزام بها كما يهدف معرفة الافراد في المجتمع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب المشاكل ومساعدة انفسهم اذا وقعوا في ويهدف ايضـــا الى تعزيز الثقة بالنظام القانوني لإدراك تحقيق العدالة وتقدير الافراد في المجتمع لدور القانون في تعزيز التماسك والتلاحم الاجتماعي.

٥-تم تعريف الســلوكيات الاجرامية بانها مجموعة من التصــرفات الايجابية او الســلبية التي جرمها القانون وحدد لها عقوبة اذا كانت صادرة من ارادة مدركة ومختارة.

٦-تنقسم السلوكيات الاجرامية الى قسمين وهي السلوكيات الاجرامية الايجابية: وتعني القيام بفعل يجرم القانون القيام به. والسلوكيات الاجرامية السلبية: وتعني الامتناع عن القيام بفعل يأمر به القانون.

٧-أن فهم الافراد لقواعد القانون وخصوصاً لقواعد القانون الجنائي ولا سيما القوانين العقابية منها ومدى ثقافتهم ووعيهم به يلعب دوراً فعالا واثر بليغا في مواجهة السلوكيات الاجرامية لما لهذا القانون من دور واختصاص في ردع هذه السلوكيات وكذلك في معالجة كل سلوك منحرف طارئ ومستجد دخيل على المجتمع.

٨-ان الوعي القانوني للفرد يتأثر طردياً مع العوامل الفردية الخاصة للفرد نفسه فهو يزيد كلما زاد فهم وادراك الفرد لدور واهمية الوعي القانوني وكلما زادت رغبته ومواظبته على الاطلاع على القوانين الجنائية ووعيه بأهمية القانون في توفير الامن والاستقرار في المجتمع وانتشاره فيه وكلما زادت تجاربه القانونية في المجتمع وكلما زاد مستوى تعليم الفرد ومعرفته القراءة وان الوعي القانوني يقل كلما قل مستوى هذه العوامل.

٩-ان الوعي القانوني في المجتمع يتأثر طرديا مع العوامل الاجتماعية له فيزيد كلما زادت مساعي المجتمع ومؤسساته التعليمية والاعلامية والثقافية من فعاليات من شأنها ان تساهم في زيادة الوعي القانوني الجنائي وغير الجنائي للأفراد داخل المجتمع زاد هذا الوعي وكلما قلت هذه المساعي قل الوعي القانوني.

ثانياً:- التوصيات :- نقترح ما يأتي:-

١- تثقيف الافراد على دور القانون في حياة الفرد والمجتمع وتداخله في معظم مفاصل الحياة وحثهم على اهمية الثقافة والوعي القانوني بشكل عام والقانون الجنائي بشكل خاص بكافة الوسائل المتاحة من قراءة ومطالعة ومتابعة وسائل الاعلام وبرامج التواصل.

٢- حث المؤسسات التعليمية (مدارس ومعاهد وكليات) على اعتماد منهج مادة الثقافة والوعي القانوني وخصوصا مرحلة المتوسطة والاعدادية صعوداً كون هذه المرحلة العمرية مرحلة حرجة وحساسة في حياة الفرد مما يجلها اكثر عرضة وتأثر وارتكاب للسلوكيات الاجرامية بسبب قلة خبرتهم في الحياة وزيادة اندفاعهم فيها. بالإضافة الى هذا حث هذه المؤسسات على تعليم القوانين من خلال ودورات وندوات في القانون والنظم القانونية المختلفة، مما يساعد الطلاب والمجتمع في فهم القوانين التي يجب أن يلتزمون بها.

٣- حث وسائل الاعلام الكتابية والسمعية والمرئية على انتاج ونشر وعرض برامج تعليمية ونقاشية تتناول قضايا قانونية مختلفة، تشرح القوانين وتوضح حقوق وواجبات المواطنين. يمكن أن تشمل هذه البرامج إعطاء نصائح قانونية بسيطة وشرح العمليات القضائية. وكذلك نشر مقالات توعوية عن قضايا قانونية مهمة، وإجراء مقابلات مع خبراء قانونيين لمناقشة قضايا قانونية راهنة. واستخدام منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية لنشر معلومات قانونية ونصائح حول القوانين. يمكن للمنظمات والجهات الحكومية والخبراء القانونيين إنشاء حملات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي القانوني بشكل فعال.

٤- حث المؤسسات الثقافية على انتاج اعمال فنية الأفلام ومسلسلات درامية يتم تضمين مواضيع قانونية في السينما والدراما التلفزيونية، مما يمكن أن يكون له تأثير كبير في تشكيل آراء الجمهور حول العدالة والقوانين حيث تجمع هذه الوسائل بين التعليم والترفيه، مما يساهم في جعل المعلومات القانونية أكثر وصـــولًا وفهمًا للجمهور العام، وبالتالي يعزز الوعي القانوني والمشاركة الفعّالة في المجتمع.

٥- اوصي المشرعون بالإسراع في تشريع القوانين التي تعالج ما استجد من سلوكيات تهدد امن وسلامة وقيم ومبادئ واخلاقيات المجتمع.

قائمة المصادر

اولاً: معاجم اللغة:

١- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم (من دون سنة طبع): لسان العرب، المجلد السابع، ج٥١ ، دار المعارف، القاهرة.

٢- مسعود، جبران (١٩٩٢): الرائد معجم لغوي عصري ، ط٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت.

ثانياً: الكتب:

١- البكري، عبد الباقي و البشير، زهير(٢٠١١): المدخل لدراسة القانون، ط٣، شركة العتك لصناعة الكتب، القاهرة.

٢- الجاف، د. محمد رشيد حسن (٢٠١٧): شرح قانون العقوبات القسم العام، مكتبة يادگار، السليمانية.

٣- الحديثي، د. فخري عبدالرزاق صلبي (٢٠١٨): شرح قانون العقوبات القسم العام، دار السنهوري، بيروت.

٤- حسني، د. محمود نجيب (٢٠١٦): شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥- خضر، عبد الفتاح (٢٠٠٦): الثقافة القانونية لغير القانونيين – الحلقة الأولى (التعريف بالدستور المصري ومحتواه وخاصة الحقوق والحريات والواجبات ونظام الحكم والسلطات الثلاث)، كتب عربية، مصر.

٦- خلف، د. غالب عبيد (٢٠١٠): شرح قانون العقوبات – القسم العام، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد.
٧- زكي، د. محمد جمال الدين(١٩٦٩): دروس في مقدمة الدراسات القانونية، ط٢، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة.
٨- الصعيد، سلمى فضل(٢٠٠٤): تربية القانون للمعلمين، دار الفرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٩- عودة، د. محمد (١٩٨٢): اسس علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.
١٠- العويسي، د. رجب بن علي بن عبيد(٢٠١١): الوعي القانوني للمعلمين، دار الكتاب الجامعي، العين- الامارات العربية المتحدة.
١١- القاضي، د. خالد محمد (٢٠١٢): الثورة والطريق الى دولة القانون، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة.
١٢- محمود، د. ضاري خليل (٢٠٠٢): البسيط في شرح قانون العقوبات القسم العام، طبعة خاصة، بغداد.
١٣- مهني، غنيمي (٢٠٠٦): تربية الثقافة القانونية، مطابع جامعة المنصورة، مصر – المنصورة.
١٤- الهنائي، د. وائل سيف (٢٠٢٢)، الثقافة القانونية وتنميتها في تدعيم المواقف التعليمية التربوية، مكتبة الدراسات العربية، سلطنة عمان.

ثالثا: البحوث:

١- العضايلة، لبنى مخلد عطا الله (٢٠١٣): الثقافة القانونية – دراسة في قانون العقوبات الاردني، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، مجلد ٢٩، العدد ٥٧.

٢- الفاضلي، د. مصطفى (٢٠١٦): الوعي القانوني، بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد ١٢.

رابعاً: التشريعات:

١- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

خامساً: المواقع الالكترونية:

١- عبود، زهير كاظم (٢٠٢١): الوعي القانوني يشكل حصانة لدولة القانون، مقال منشور على الموقع الالكتروني لوكالة الانباء العراقية على الرابط ادنا، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/٤ https://www.ina.iq/129537--.html.

٢- الموسوي، سالم روضان، الوعي والثقافة القانونية، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط ادناه، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/٤

https://www.sirwanlawyer.com/index.php/1212/25-2020-07-17-05-05-19

سادساً: المصادر الاجنبية:

1- Cowan, Pave (2004). Legal consciousness: Some Observations, Modern Law Revi. Vol 67.